نشـرة الربـاط

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

فريق الإعداد: الأستاذ الدكتور/ خالد واصف الوزني –الدكتور/ مغاوري شلبي موسى، الأستاذة / هدى حمودة إبراهيم

الافتتاحية

في إطلالتها الثانية للعام الحالي تقدم "**الرباط**"وجبة معرفية نوعية مميزة، من المواد التي تأمل من خلالها إلى مزيد من نشر المعرفة، والروابط، والتواصل، مع كافة أعضاء الجمعية، والمهتمين بنشاطاتها وعملها. وقد جاءت البداية في مدونة نوعية يقدم من خلالها الأستاذ الدكتور / أحمد الكوّاز – مستشار اقتصادي وعضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية - مقالة مطوّلة وعميقة حول الإدارة الاقتصادية الريعية، مع الإشارة إلى ريعية الموارد الطبيعية ودورها الإيجابي والسلبي في الاقتصادات، ويعرج على العديد من التجارب العالمية المهمة، المقال نوعي بكل المقاييس، في زمن بات من المفيد فيه تنويع مصادر الدخل، ومصادر التنمية، والنهوض نحو عالم التقنيات، والتطورات المتسارعة. وفي ظل محدودية المساحة المتاحة في هذه النشرة، فقد تم اختصار أجزاء من المقال، وكذلك الاحتفاظ بالمصادر والمراجع، مع إمكانية الحصول على المقال كاملاً ومراجعه من خلال التواصل مع هيئة تحرير "**الرباط**"، وفي إطلالة نوعية مميزة أخرى تُقدِم عضو الجمعية، وأمينة الصندوق، الدكتورة / نهال المغربل، في زاوية اقتصاد عربي، مقالة حول مؤشر المدينة الذكية في المنطقة العربية، وهو المؤشر الذي طوره المعهد الدولي للتنمية الإدارية، التابع لمركز التنافسية العالمية، ويُقدِم تقييم للمدن على أساس استعدادها لاستخدام التقنيات الحديثة والاستفادة منها، المقال ثري بكل معنى الكلمة، وهو يقدّم مراجعة نوعية للمرة الأولى لهذا المؤشر على مستوى المنطقة العربية. وتبقى العديد من الزوايا المهمة التي تقدمها "**الرباط**"، وخاصة ما يتعلق ببعض الروابط الخاصة بنشاطات الأعضاء في مجال النشر، وهو ما نتمنى أن ينمو ويزداد، عبر تزويدنا من قبل الزملاء الأعضاء بإسهاماتهم النوعية المختلفة، سواءً في مجال البحث العلمي والنشر الأكاديمي، أو من خلال المقالات القصيرة في الصحف والمجلات، أو حتى المشاركات في المؤتمرات وورش العمل والنشاطات العلمية والنوعية الأخرى. وختاماً، فقد جاءت ومضة العضوية لتتحدّث عن صديق، وزميل، وأخ، وعضو فاعل في الجمعية، فقدناه منذ شهرين تقريباً، هو الأستاذ الدكتور/ فؤاد بسيسو، أحد الأعضاء المؤسسين للجمعية، ومحافظ البنك المركزي الفلسطيني السابق، والباحث النشط، الذي شارك في العديد من النشاطات العلمية للجمعية، وخارجها، وقد شارك بشكل فاعل في المؤتمر الأخير للجمعية في دبي، وقدّم ورقة عمل مميزة في حينه. ندعو الله أن يتغمّد الفقيد بواسع رحمته، وأن يسكّنه فسيح جناته، وإنّا لله وإنّا إليه راجعون..

ومضة عضوية

الراحل

الأستاذ الدكتور/ فؤاد حمدي بسيسو

عضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

أحد الأعضاء المؤسسين للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ومحافظ البنك المركزي الفلسطيني سابقاً، ومؤسس مركز المستقبل الاقتصادي للاستشارات والدراسات الاستراتيجية (عمان)، ومركز المستقبل الاقتصادي للاستشارات والدراسات المالية (فلسطين) والمدير التنفيذي لها عن عمر ناهز الثمانين عاماً.

فقد كان خبيراً اقتصادياً يتمتع بخبرة نقدية ومالية واقتصادية متراكمة مدعومة بحوالي 45 عاماً من العمل المهني والأكاديمي في مجال الأعمال المصرفية والتمويل والتنمية في عدد من الدول العربية (فلسطين - الأردن- سلطنة عمان).

حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة درهام البريطانية عام 1982، وعمل باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا خلال الفترة (1989-1993) مديراً لمكتب تخطيط البرامج والتعاون الفني، ومستشاراً إقليمياً في قضايا التنمية وسياساتها، وقدّم من خلال عمله العديد من الخدمات الاستشارية للدول العربية الأعضاء في الإسكوا، بما فيها فلسطين.

تولى العديد من المناصب والوظائف منها على سبيل المثال مستشاراً اقتصادياً لحكومة سلطنة عمان ورئيس مجلس إدارة جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين، وشارك في العديد من المؤتمرات العلمية بأوراق بحثية، وبخاصة المؤتمرات العلمية التي نظمتها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وغيرها من المؤسسات الاقتصادية، وله عدد من المؤلفات المنشورة.

وقد تم تكريم سيادته ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الخامس عشر للجمعية والذي عقد في بيروت وذلك عما قدمه من خبرات وخدمات في المجال الاقتصادي وللجمعية.

أخبار أعضاء الجمعية

- حصول الدكتور / خالد واصف الوزني-رئيس هيئة الاستثمار ونائب رئيس مجلس إدارة الجمعية على درجة الأستاذية.
- استضافة الأستاذ الدكتور / أشرف العربي الأمين العام للجمعية ورئيس معهد التخطيط القومي في برنامج "حوار عن قرب" للتحدّث عن رؤية مصر 2030 وربطها بالوضع الاقتصادي الحالي.
- تكريم الأستاذة الدكتورة / نجلاء أنور الأهواني- عضو مجلس إدارة الجمعية في احتفالية المرأة المصرية والأم المثالية 2024.
- مقابلة الأستاذ الدكتور / محمود محي الدين مع "العربية Business" على هامش اجتماعات الربيع لصندوق النقد ومجموعة البنك الدوليين في واشنطن.
- شارك الأستاذ الدكتور / محمود محي الدين – رئيس مجلس إدارة الجمعية في جلسة «الاقتصاد الأخضر» في فعاليات اليوم الثاني من مؤتمر الاستثمار المصري الأوروبي المشترك وأشار في كلمته إلى أهمية إزالة بعض القيود على حركة التجارة خاصة وأن أكثرها غير مبرر، وهو ما يساعد على تدفق الاستثمار والتجارة.
- انتخاب الأستاذ الدكتور / محمود محي الدين – رئيس مجلس إدارة الجمعية – زميلاً في الأكاديمية العالمية للفنون والعلوم.
- شاركت الأستاذة الدكتورة / سارة الجزار – عضو مجلس إدارة الجمعية – في الدورة الخامسة لمنتدى الاستثمار العالمي للرواد 2024 في البحرين وذلك في الفترة من 14-16 مايو 2024.
- إصدار العدد التاسع من موجز السياسات، مارس 2024 بعنوان " هل ستفاقم التطورات الاقتصادية العالمية المستجدة من وطأة التحدّيات التنموية العربية وكيف يمكن التخفيف منها" أعده الأستاذ الدكتور /بلقاسم العباس – عضو مجلس إدارة الجمعية.
- مصر لم تخرج بعد من عنق زجاجة الأزمة الاقتصادية لقاء الأستاذ الدكتور / جودة عبد الخالق ببرنامج حديث القاهرة.
- الأستاذ الدكتور / خالد حنفي – عضو مجلس إدارة الجمعية والأمين العام لاتحاد الغرف العربية – في المؤتمر العربي - الياباني في طوكيو : القطاع الخاص يمثّل ركيزة أساسية لتنمية اقتصاداتنا ودافعا رئيسياً للابتكار والتقدّم.

النشرة الخبرية:

- **تواصل الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية إتمام كافة الترتيبات والإجراءات لعقد مؤتمرها العلمي الثامن عشر والمعنون "مستقبل الاقتصادات العربية: المربكات المفروضة والإصلاحات المنشودة "بالتعاون مع مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد بالمملكة المغربية والمزمع عقده في نوفمبر 2024.**
- **تواصل الجمعية التنسيق لعقد عدد من المحاضرات العامة ضمن الموسم الثقافي لعام 2024 وسيتم الإعلان عنها تباعا عبر الموقع الإلكتروني وصفحات التواصل الاجتماعي لها.**

أهم الروابط

- عرض ومناقشة كتاب الأستاذ الدكتور / ألبير داغر الصادر عام 2022 بعنوان" تيارات فكرية معاصرة من أجل التنمية العربية"، حيث يقدّم الكتاب أساس نظري لسياسات التنمية في الدول العربية كبديل لتلك القائمة والمعتمدة في الوقت الراهن.
- **طلب الانضمام لعضوية الجمعية (English) (العربية)**
- **للاطلاع على أنشطة الجمعية، يرجي زيارة موقعنا الإلكتروني**

مدونة الجمعية

الإدارة الاقتصادية في الاقتصاد الريعي

الأستاذ الدكتور/ أحمد الكوّاز
مستشار اقتصادي وعضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

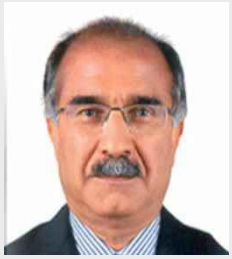

نظرا لما مارسته، وتمارسه، الخصائص الريعية الاقتصادية وغير الاقتصادية من قيود هيكلية يحتاج التعامل معها إلى قرارات جريئة، وإدارة اقتصادية مؤهلة تأهيلا مهنيا عاليا، لذا يهتم هذا المقال، بالمساهمة في توفير الوعي الاقتصادي بمخاطر الاقتصاد الريعي من خلال التعريف، بالريع، وخصائصه الاقتصادية السلبية، وأهم نتائجه على الاقتصاد الريعي، إيجابيا وسلبا، حسب تجارب الدول ذات الموارد الطبيعية. وعليه، فأول من استخدم هذا المفهوم بالمعنى الاقتصادي هو الاقتصادي ديفيد ريكاردو D. Ricado، قبل أكثر من قرنين، عام 1821، باعتباره: تلك الحصة من ناتج الأرض المدفوعة للمالك مقابل استخدام قوى الأرض غير القابلة للفناء. الاّ أن هذا التعريف يعتبر محدود. حيث أن الريع لا يرتبط بالأرض فقط بل يرتبط بمصادر أخرى. لذا من الضروري توسيع مفهوم الريع الريكاردي ليتسق مع التطورات الاقتصادية الحالية، كالتالي: في حالة تملك شخص معين، أو مؤسسة معينة، لأصل يدر عليه ايراد، يفوق معدل الربح في القطاع الذي ينتمي له، فيمكن اعتبار هذا الإيراد ريعا. ويتسق ذلك مع تعريف فيبلن T. Veblen للريع بأنه: الدخل غير المكتسب، لإصحاب المصالح Vested Interests من خلال افتراسPredation، حسب تعبيره، الثروة الجماعية أو العامة (شاملة الموارد الطبيعية باعتبارها ثروة جماعية أو عامة)، أو أنشطة الأعمال، أو الميراث. وقد شاع استخدام الريع، اقتصاديا، مع اكتشافات الموارد الطبيعية، وخاصة النفط الخام، وما رافقها من ظهور سلوكيات اقتصادية، تمّ توصيفها عام 1977، من قبل مجلة الاقتصادي The Economist، واسعة الانتشار، تحت مصطلح المرض الهولندي Dutch Disease، الذي رافق إنتاج الغاز الطبيعي في هولندا.

ولعل أول من ساهم في تأصيل العديد من خصائص وسلوكيات الاقتصاد الريعي، حديثا، هو الاقتصادي حسين مهدوي H. Mahdavy، عام 1970، في كتابه حول: أنماط مشاكل التنمية الاقتصادية في دولة ريعية، حيث أشار إلى أربعة خصائص أساسية: (أ) الاعتماد على الريع الخارجي (مثل عوائد النفط)، و(ب) معاناة الاقتصاد من قطاعات محلية تتصف بانخفاض الإنتاجية، و(ج) محدودية عدد المسؤولين عن توليد الريع (الثروة)، في حين أن الأغلبية منضوية تحت أنشطة التوزيع، و(د) تعتبر الحكومة أكبر مستلم لعوائد الريع، وتلعب الدولة الدور الرئيسي في توزيع الثروة على المواطنين. (هـ) تنامي ظاهرة الاستهلاك التفاخري، وانعكاس ذلك على هيكل الواردات حسب التصنيف الاقتصادي لصالح واردات السلع الاستهلاكية. (و) تنامي دور الوكالات التجارية الحصرية، وانكماش دور القطاع الصناعي، وبقية القطاعات الإنتاجية المحلية، في العرض الكلي، لصالح الواردات. (ز) تواضع، إن لم يكن غياب، الدخل من الضرائب، لصالح الدخل من الموارد الريعية. وتنامي التحويلات، ومن ضمنها تحويلات الدعم لغير مستحقيها . (ح) محاباة نظام القيم Value System، تدريجيا، لصالح القدرات الشخصية، وليست المهنية، للحصول على المكاسب.

وبناء على هذه الخصائص، وغيرها الكثير، يتم خلق "سلوك اقتصاد ريعي" يترتب عليه، ضمن العديد من النتائج، فصل علاقة التوأمة الاقتصادية الطبيعية، السائدة في الاقتصادات غير الريعية، بين العمل / المكافأة Work-Reward Nexus. حيث لا تمثل الثروة، في ظل الاقتصاد الريعي، نتيجة لجهد الأفراد الإنتاجي طويل الأجل، وما يتضمنه هذا الجهد من مخاطر، بل أن هذه الثروة تكون نتيجة عرضية Accidental، أي مكاسب قدرية Gains Windfall. كما يترتب على هذا السلوك، أيضا، تعزيز القيود المضادة لأي تطور اقتصادي، واجتماعي، والمحافظة على وضع المكاسب الراهن، وصعوبة إصلاحه Irreversible.

ومن هنا تأتي معضلة التعامل مع برامج الإصلاح الاقتصادي، ضمن قيود أخرى.، كما إن استمرار الطلب العالمي على مورد طبيعي معين، مثل النفط الخام، يجعل من (رغبة) التنويع وخلق اقتصاد مستدام أمرا (ممكنا)، في حالة توفر العديد من الشروط المسبقة، وعلى رأسها الكفاءة الإدارية والمؤسسية التي تخدم التنويع والاستدامة ولا تحاربهما. الاّ أن تلاشي الطلب العالمي على مورد طبيعي معين، يجعل مثل هذه الرغبة أمرا غير ممكنا.

وتشير كافة التجارب التنموية للدول المتقدمة، والدول المصنعة، أو الناشئة، حديثا، إلى أن الرهان على إيجاد اقتصاد متنوع ومستدام، ومتكيّف ومرن مع الصدمات الخارجية والداخلية، يستمد، وبشكل أساسي وجوهري ولا يقبل الشك، من خلق إدارة عامة وخاصة تعتمد على معيار وحيد وهو الكفاءة، وبغضّ النظر عن أي معيار آخر. وما ينتج عن هذه الإدارة من جودة في اتخاذ القرارات، في مختلف الأنشطة السلعية والخدمية سواء الموجهة للسوق المحلي أو الخارجي.

ولابد أخيرا، من الإشارة، هنا إلى أن اعتماد اقتصاد معين على الموارد الطبيعية، لا يعني بالضرورة سيادة الخصائص الريعية، المشار إليها أعلاه، وغيرها من الخصائص السلبية المتحيزة للجانب التوزيعي على حساب الإنتاجي. ومن الأمثلة الناجحة التي تحيّزت للإنتاج تجارب اقتصادات بوتسوانا، المعتمدة على الماس، وشيلي، المعتمدة على النحاس، وماليزيا، والمعتمدة على المطاط، والنرويج متنوعة الاقتصاد، إذ أن الإدارة، في اقتصادات الموارد الطبيعية، وغيرها، هي التي تملك خيار تحديد مسار الاقتصاد: أما ريعي، وما يرافقه من معالم نقمة المورد Resource Curse ، أو مفارقة الوفرة Paradox of Plenty ، أو غير ريعي قائم على النمو الشامل Inclusive Growth والمستدام Sustainable ،وما يرافقه من معالم سيادة نعمة المورد Resource Blessing ، وبالتالي فإن الخيار بين جعل المورد الطبيعي "نعمة"، أو "نقمة" هو خيار لازال متاحا، أمام بلدان الموارد الطبيعية غير المتنوعة وغير المستدامة. وأن القرارات اللازمة للتعامل مع جعل المورد نعمة في الأجل المتوسط والطويل لابد وأن ينطلق من الحدّ، أولا، والتخلص، ثانيا، من معالم الاقتصاد الريعي، والتحول تدريجيا إلى اقتصاد منتج، وما يستلزم ذلك من متطلبات مسبقة.

والتجربة في النرويج وشيلي من التجارب التي تمثل حالة البلدان التي مارست بها الموارد الطبيعية دور النعمة. ويعتبران من البلدان الاستثنائية، بالإضافة إلى كندا وأستراليا وبوتسوانا وبلدان أخرى، التي سادت بها المؤسسات الرصينة والجيدة، وأجهزة خدمة مدنية غير قابلة للفساد ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات العامة الملائمة، وسيادة شروط الأسواق الجيدة، واستقرار نسبي في السياسات. ويشترك البلدان في كونهما صغيران في الحجم، ومنفتحان على بقية أنحاء العالم، وبالاعتماد على مورد طبيعي: النفطي حالة النرويج، والنحاس في حالة شيلي. ولعل من أهم القواسم المشتركة بين هذين البلدين، النرويج وشيلي، هما اتباعهما سياسة الحذر المالي Fiscal Prudence، أي عدم الخضوع لأية ضغوط يترتب عليها رفع الإنفاق العام على أسس لا تخدم استدامة المالية العامة في الأجلين المتوسط والطويل، وما يترتب على ذلك الابتعاد عن السياسة المالية التقديرية Discretionary Fiscal Policy، أي التي لا ترتبط بأية قواعد مالية. كما أشترك البلدان في الحدّ من الإنفاق العام، الجاري، خاصة المساير للدورة الاقتصادية Pro-cyclical أي الإنفاق الذي يرتفع في أوقات الرواج، وينخفض في أوقات الكساد. مع سيادة العمل في القواعد المالية Fiscal Rules، أي أنه يتم التحكم بكل إنفاق، وإيراد، والدين العام، ورصيد الموازنة، بحيث لا تتجاوز سقوف مالية معينة، وبالشكل الذي يخدم أهداف الاقتصاد الكلي. مع حرص البلدين على توسيع القاعدة الضريبية Tax Base، غير المرتبطة بالمورد الطبيعي، كما ساهمت السياسة الصناعية في الإداء الاقتصادي الجيد في كلا البلدين. وذلك من حيث الاستثمار في الأنشطة التحويلية المرتبطة بالمورد الطبيعي، أو الأنشطة الأخرى غير المرتبطة بالمورد. وفي ظل مبدأ رئيسي وهو الكفاءة، بغض النظر عن نمط الملكية.

في المقابل تعتبر تجربة فنزويلا من أهم الأمثلة التقليدية (بالإضافة إلى بلدان أخرى مثل: نيجيريا، والكونغو، وسيراليون) على ظاهرة ارتباط المورد الطبيعي بالنقمة سواء من حيث السياسات المالية التوسعية Expansionary Fiscal Policies، وارتفاع مساهمة الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 37.27% عام 2018، الا أن النسبة انخفضت إلى 14.38% عام 2023، والتوسع بالدعم غير المبرر وغير الموجه لمستحقيه (وصل دعم الطاقة الى حوالي 21.33% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2021) ، وتنامي الدين العام (حوالي 148% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2023)، ومحدودية دور القطاع الخاص التنافسي، وغير المحتكر (يمتلك القطاع الخاص حوالي ثلث إجمالي الأصول، عام 2020)، وارتفاع معدل التضخم (حوالي 337.46% عام 2023) وعدم استقلال المؤسسات وضعفها. ورغم امتلاك هذا البلد لأضخم احتياطي من النفط الخام في العالم، والذي يقدّر بحوالي (303) مليار برميل، حسب تقديرات عام 2022، الاّ انها، وعلى العكس من النرويج، لم تتمكن من التخلص من الفشل المؤسسي، حيث لازالت قيمة مؤشر مدركات الفساد من أعلى القيم (13)، بالمقارنة مع (84) في حالة النرويج، لعام 2023، بالإضافة إلى النهج السياسي الشمولي، وتشوه السياسات الحكومية، واستمرار سيطرة الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات (حوالي 95%).

وختاما، يمكن القول بأن الخيارات المتاحة أما العديد من بلدان الموارد الطبيعية، النفطية وغير النفطية، لتحقيق هدف، ضمن أهداف أخرى، اقتصاد متنوع، ومستدام، لا زالت خيارات ممكنة، وليست مستحيلة. الاّ انها تتطلب توفير ما يطلق عليه الاقتصاديون الشروط المسبقة Pre-requisite Conditions، وهي التي توفرت في البلدان التي مارست فيها عوائد الموارد الطبيعية دور "النعمة"، ولم تتوفر في البلدان التي مارست فيها هذه الموارد دور "النقمة". وأن توفير هذه الشروط يستلزم، كما عرضنا، ضمن شروط عديدة، ممارسة الدولة لدور "الدولة التنموية Developmental State، وما يترتب على ذلك من توفير عدد من الاعتبارات الأخرى، مثل: الإصلاح الإداري، والمؤسسي اعتمادا على معيار الكفاءة فقط، ومحاربة الاحتكار ودعم التنافسية من خلال التشريعات المستقلة في هذا المجال، وغربلة تضارب التشريعات وازدواجيتها،

وتبني التوقيعات الإلكترونية Electronic Signatures والتخلص من الورقية دعما للاقتصاد الرقمي بهدف تقليل تكلفة المعاملات Transactions Cost، وإعادة تقييم أداء الجهاز الإداري العام من قبل هيئات مستقلة بالكامل، وخلق قطاع خاص تنافسي من خلال إزالة كافة القيود على دخول السوق Market access، وتدخل الدولة عند فشل السوق Market Failure.

كما أن الإدارة الاقتصادية الكلية لبلد غير متنوع، ويعتمد على مورد طبيعي معرّض للصدمات الخارجية والداخلية، ليس أمرا هيّنا وسهلا. لذا فإن هذه الإدارة تتطلب خبرة فنية واسعة بتجارب بلدان الموارد الطبيعية الأخرى، وخبرة فنية في صياغة الأساليب اللازمة للتنسيق بين مختلف الأنشطة والوحدات الاقتصادية وغير الاقتصادية، والتي أشرنا اليها، وعدم التأثر بالمنطلقات الفكرية الاقتصادية المسبقة، بل التعامل الفني مع خصوصيات كل اقتصاد ذو موارد طبيعية كحالة خاصة قد تتسق وقد لا تتسق مع خصوصيات بلدان نامية أخرى، وتقييم خاص للسياسة المالية، وإطارها المؤسسي، ضمن التقييم لبقية السياسات الاقتصادية الأخرى، مع إعادة تقييم للوثائق الاقتصادية الرسمية التي لا تتسق مع متطلبات الإدارة الاقتصادية اللازمة لمحاربة الاقتصاد الريعي على أسس مستدامة. وإذا ما كانت هنا من كلمة سحرية لازمة لضمان برنامج إصلاحي اقتصادي ناجح فهي الإدارة المهنية التنافسية محليا، و إقليميا، ودوليا.

ملحوظة: نظراً لضيق المساحة قام فريق التحرير باختصار هذا المقال، ويمكنكم الحصول على المقال الكامل بالتواصل مع سكرتارية الجمعية على البريد الإلكتروني التالي: Asfer.Egypt89@gmail.com

اقتصاد (دولة عربية)

مؤشر المدينة الذكية في المنطقة العربية

الدكتورة/ نهال مجدي المغربل

عضو لجنة الإسكان والإدارة المحلية والنقل – مجلس الشيوخ المصري

مقدمة

يستهدف "مؤشر المدينة الذكية"[1] الذي قام بتطويره المعهد الدولي للتنمية الإدارية التابع لمركز التنافسية العالمية[2] تقييم المدن على أساس استعدادها لاستخدام التقنيات الذكية والاستفادة منها من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة. وقد قام المعهد الدولي للتنمية الإدارية بتطوير منهجية إعداد "مؤشر المدينة الذكية" وأدخل عليها عدة تعديلات بحيث أصبح هناك سلسلة زمنية موثوقة على مدار خمس سنوات لإجراء مقارنات بين أداء بعض المدن عبر الزمن. ويتيح المؤشر فرصة لتطوير السياسات ووضع الاستراتيجيات والخطط اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال عقد المقارنات بين المدن الذكية المختلفة، والاستفادة من قواعد البيانات التي تتوافر في هذه المدن، والتوسع في تطبيق الممارسات الفضلى، والأنماط الناجحة للمدن الذكية. وتجدر الإشارة إلى أن المعهد الدولي للتنمية الإدارية يواصل العمل والشراكة مع المنظمة العالمية للمدن الذكية المستدامة[3] في تقدير قيم المؤشر لعدد من المدن بالاعتماد على معايير التقييم التالية:

الشكل رقم (1) معايير التقييم المستخدمة لتقدير "مؤشر المدن الذكية"

الاستعداد التكنولوجي	تقييم البنية الأساسية للمدينة وقدراتها لدعم التقنيات الذكية، بما في ذلك الاتصال بالنطاق العريض، ونشر إنترنت الأشياء، والحوكمة الرقمية
التأثير الاقتصادي	تقييم مساهمة التقنيات الذكية في النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، والابتكار داخل المدينة
الحوكمة	فحص فعالية هياكل وسياسات الحوكمة في تعزيز مبادرات المدينة الذكية، والشفافية، وإشراك المواطنين
التماسك الاجتماعي	تقييم تأثير التقنيات الذكية على تحسين نوعية الحياة، والإدماج الاجتماعي، ورفاهية المجتمع
البيئة	تقييم جهود المدينة في تعزيز الاستدامة، والحد من التأثير البيئي، والاستفادة من التقنيات الذكية من أجل كفاءة الطاقة وإدارة الموارد

المصدر: المعهد الدولي للتنمية الإدارية (2024). "مؤشر المدن الذكية".

1 Smart Cities Index (SCI)
2 International Institute for Management Development (IMD) of the World Competitiveness Center
3 World Smart Sustainable Cities Organization (WeGO)

يعتمد تقدير قيم "مؤشر المدن الذكية" على تحليل انطباعات مجموعة من الخبراء التي يتم الحصول عليها من خلال استطلاعات الرأي والمقابلات مع الخبراء. ويتم تحليل البيانات باستخدام أساليب كمية ونوعية لتقييم أداء كل مدينة وفقاً لمعايير التقييم المذكورة عاليه. ويتم تصنيف المدن بناءً على مجمل أدائها في تبني وتنفيذ مبادرات المدن الذكية، ويتم نشر النتائج في التقرير السنوي، الذي يقدم رؤى وتوصيات قابلة للتنفيذ لصناع السياسات ومخططي المدن وأصحاب المصلحة لتعزيز خطط، واستثمارات المدن الذكية. كما يعمل كأداة معيارية للمدن لمقارنة تقدمها، والتعلم من الأمثلة الرائدة في تطوير المدن الذكية. ويساهم المؤشر في تسليط الضوء على المدن التي نجحت في تطويع التكنولوجيا في إطار ممارسات التنمية الحضرية المستدامة بنجاح لتحفيز القدرة التنافسية للمدن، وزيادة درجة مرونتها، وتحسين جودة الحياة للسكان.

منهجية تقدير "مؤشر المدن الذكية"

وحتى إصدار عام 2021 اعتمد المؤشر على بيانات مؤشر التنمية البشرية، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على مستوى الدولة، ومنذ عام 2022، استُخدمت بيانات مؤشر التنمية البشرية على مستوى المدن. وفي عام 2023، تم إعداد سلسلة زمنية لمؤشر التنمية البشرية بناءً على هذه المنهجية المحدثة للسماح بإجراء مقارنات زمنية للمؤشر. قدم "تقرير مؤشر المدن الذكية لعام 2024" ترتيباً لعدد 142 مدينة، مقابل 141 في إصدار عام 2023، ولم تتغير قائمة المدن الرائدة (أفضل 20 مدينة ذكية) خلال عامي المقارنة. وتم حساب قيمة المؤشر لكل مدينة باستخدام آراء الثلاث سنوات الأخيرة من الاستطلاع، مع إعطاء وزن 3:2:1 للأعوام 2024 و2023 و2021 على التوالي[1]. ويتضمن استطلاع الرأي مجموعة من الأسئلة للحصول على انطباعات المقيمين في المدن بالنسبة لمحورين رئيسيين البنية التحتية والتكنولوجيا، ولخمس مجالات تشمل الصحة والسلامة، والاتصالية والتنقل، والأنشطة، وفرص العمل والتعلم، والحوكمة.

يتم توزيع المدن على أربع مجموعات بناءً على درجة مؤشر التنمية البشرية (HDI) الخاص بمختبر البيانات العالمي للمدينة التي تنتمي إليها. وداخل كل مجموعة من مجموعات مؤشر التنمية البشرية، يتم تحديد "مقياس تصنيف" للمدن (من AAA إلى D) بناءً على درجة المؤشر لمدينة معينة مقارنة بدرجات المؤشر لجميع المدن الأخرى ضمن ذات المجموعة. ويقدم الشكل التالي مقياس تصنيف المدن وفقاً لمؤشر المدن الذكية:

الشكل رقم (2) مقياس تصنيف المدن وفقاً لمؤشر المدن الذكية

AAA–AA–A–BBB– BB

- **مجموعة الدول التي يتم تصنيفها ضمن الربع الأعلى وفقاً لمؤشر التنمية البشرية**

A–BBB– BB–B– CCC

- **مجموعة الدول التي يتم تصنيفها ضمن الربع الثاني وفقاً لمؤشر التنمية البشرية**

BB–B– CCC–CC–C

- **مجموعة الدول التي يتم تصنيفها ضمن الربع الثالث وفقاً لمؤشر التنمية البشرية**

CCC–CC–C–D

- **مجموعة الدول التي يتم تصنيفها ضمن الربع الأقل وفقاً لمؤشر التنمية البشرية**

المصدر: المعهد الدولي للتنمية الإدارية (2024). "مؤشر المدن الذكية".

[1] استخدم المؤشر متوسطات متحركة لمدة ثلاث سنوات، أي مقارنة متوسط ترتيب المدن للفترة 2021-2024 بمتوسط الفترة 2020-2023.

وقد أكد تقرير عام 2024، على إن المشهد العالمي للمدن الذكية يتسم بالتغير المستمر، وكانت التغير أكثر وضوحاً في مجموعة المدن ذات التصنيف المتوسط مقارنة بالمدن ذات الأداء الأفضل. كما أن التطوير المستمر "لمؤشر المدن الذكية" يساهم في تعظيم الاستفادة من تجارب المدن الذكية الرائدة كنموذج يحتذى به للمدن في جميع أنحاء العالم. ومع استمرار العالم في التغير بسرعة في مواجهة عدم اليقين المتزايد، قدمت المدن الذكية الرائدة حلولاً جديدة وطرقاً متطورة للاستعداد للمستقبل، بالاعتماد على الرقمنة والأتمتة والتكنولوجيا الحديثة.

يوضح الجدول رقم (1) ترتيب المدن الذكية العشرين الأوائل على مستوى العالم، وفقاً "لمؤشر المدن الذكية لعام 2024" وباستثناء التقدم الكبير الذي أحرزته مدينة تايبيه، التي دخلت قائمة المدن العشرين الأوائل لأول مرة، فإن معظم المدن الرائدة لم يتغير ترتيبها خلال عامي المقارنة. وقد غابت مدن أمريكا الشمالية عن قائمة العشرين الأوائل، حيث فقد عدد كبير منها المرتبة التي أحرزتها عام 2023. كما شهدت المدن الكندية ذات النمط، والذي يمكن تفسيره بتراجع مستوى البنية الأساسية والسلامة اللازمة للمدن الذكية. وعلى العكس من ذلك، لعبت جودة الحياة بشكل عام دوراً إيجابياً في عدد متزايد من المدن الأوروبية.

الجدول رقم (1) ترتيب المدن الذكية العشرين الأوائل على مستوى العالم وفقاً "لمؤشر المدن الذكية لعام 2024"

الترتيب	المدينة	الترتيب	المدينة	الترتيب	المدينة	الترتيب	المدينة
1	زيورخ	6	كوبنهاجن	11	ستوكهولم	16	تايبيه
2	أسلو	7	لوزان	12	دبي	17	سيول
3	كنبيرة	8	لندن	13	بيجين	18	أمستردام
4	جنيف	9	هيلسنكي	14	هامبورج	19	شنغهاي
5	سنغافورة	10	أبو ظبي	15	براغ	20	هونج كونج

المصدر: المعهد الدولي للتنمية الإدارية (2024). "مؤشر المدن الذكية".

ترتيب المدن العربية وفقاً لمؤشر المدن الذكية

يوضح الجدول رقم (2) ترتيب المدن العربية وفقاً "لمؤشر المدن الذكية" خلال عام 2024 مقارنة بذات الترتيب عام 2023.ويبلغ عدد هذه المدن 14 مدينة في 11 دولة عربية. كما يوضح الجدول تقييم هذه المدن بشكل عام وبالنسبة لمحوري البنية الأساسية والتكنولوجيا، وكذا التطور خلال عامي المقارنة. وقد حققت غالبية هذه المدن تقدماً بالنسبة لمؤشر المدن الذكية أو حافظت على ترتيبها خلال عامي المقارنة، بينما انخفض ترتيب مؤشر المدن الذكية في 4 من هذه المدن. ومثلت المدن دول الخليج العربي، ودول المغرب العربي، ودول المشرق أيضاً، وكذا دول الصراع وعدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي. وجاءت المدن من مجلس التعاون الخليجي على رأس قائمة الدول العربية التي تحتل ترتيب مرتفع أو متوسط ضمن دول العالم بالنسبة لمؤشر المدن الذكية، وجاء ترتيب المدن في دول عدم الاستقرار في أقل ترتيب بالنسبة لدول العالم. وتمكنت كل من الدوحة والمدينة المنورة ومسقط وعمان من تحقيق أعلى ارتفاع في ترتيب مؤشر المدن الذكية خلال عامي المقارنة، بينما حققت القاهرة أعلى تراجعاً خلال ذات الفترة. وظل ترتيب مؤشر المدن الذكية بدون تغيير في مدن مكة والرباط وتونس. وعلى الرغم من أن ترتيب أبو ظبي ودبي جاء ضمن أعلى 20 مدينة وفقاً لمؤشر المدن الذكية مؤشر المدن الذكية إلا أن تصنيفها جاء في مجموعة الدول التي يتم تصنيفها ضمن الربع الثالث وفقاً لمؤشر التنمية البشرية.

الجدول رقم (2) ترتيب المدن العربية وفقاً لمؤشر المدن الذكية لعام 2024

المدينة	ترتيب مؤشر المدن الذكية 2024	تقييم المدن الذكية 2024	محور البنية الأساسية	محور التكنولوجيا	ترتيب مؤشر المدن الذكية 2023	الفرق
أبو ظبي	10	BB	BB	BB	13	▲ 3+
دبي	12	BB	BB	BB	17	▲ 5+
الرياض	25	B	B	B	30	▲ 5+
الدوحة	48	B	BB	B	59	▲ 11+
مكة	52	B	B	B	52	-
جدة	55	B	B	B	56	▲ 1+
المدينة المنورة	74	CCC	B	CCC	85	▲ 11+
مسقط	88	CCC	B	B	96	▲ 8+
الخُبر	99	CC	CCC	CCC		جديد
القاهرة	114	CC	C	C	108	▼ 6-
الجزائر	124	C	C	C	123	▼ 1-
الرباط	126	C	C	C	126	-
عمان	128	C	D	D	135	▲ 7+
تونس	137	D	D	D	137	-
بيروت	140	D	D	D	139	▼ 1-
صنعاء	141	D	D	D	140	▼ 1-

المصدر: المعهد الدولي للتنمية الإدارية (2024). "مؤشر المدن الذكية".

بالنسبة لقائمة مكونة من 15 مؤشراً، طُلب من المشاركين في استطلاع الرأي اختيار 5 مؤشرات يرون أنها تمثل القضايا الأكثر إلحاحاً بالنسبة لمدينتهم. ويستعرض الجدول رقم (3) القضايا الخمس ذات الأولوية بالنسبة للمشاركين في استطلاع الرأي الخاص بمؤشر المدن الذكية. وقد أتضح من ردود المشاركين في استطلاع الرأي أن **توفير خدمات الإسكان بأسعار معقولة** يعتبر القضية ذات الأولوية بالنسبة لغالبية المدن العربية، ما عدا تونس وصنعاء. كما جاءت **البطالة** أيضاً ضمن القضايا الخمس ذات الأولية بالنسبة للمدن العربية، ما عدا الخبر. وأكد المشاركون في استطلاع الرأي أن **الازدحام المروري** يعتبر من القضايا ذات الأولوية بالنسبة لأغلبية المدن العربية الذكية، والتي يمكن أيضاً أن تساهم التكنولوجيا في تطويرها بدرجة كبيرة لخدمة المواطنين ورفاهيتهم في هذه المدن. وتستثنى من هذه المدن الرباط، وتونس، وبيروت، وصنعاء. وجاءت **الخدمات الصحية** كأحد القضايا ذات الأولية في 8 مدن عربية. وأشار المشاركون في استطلاع الرأي على أن **توفير فرص العمل** في المدن الذكية يعتبر من القضايا ذات الأولية في 6 مدن عربية فقط تشمل أبو ظبي، ودبي، والدوحة، والمدينة المنورة، ومسقط، وعمان.

واعتبرت مساهمة التكنولوجيا في **الحد من الفساد وتعزيز الشفافية** كأحد القضايا ذات الأولية في 6 مدن عربية. وأظهر استطلاع الرأي أن **المرافق الأساسية (المياه والمخلفات)، والمواصلات العامة** تعد من ضمن القضايا ذات لأولوية في 5 و3 مدن عربية، على التوالي، **وتلوث الهواء** في مدينتين، **والتعليم قبل الجامعي** في الرباط فقط. وجاء توفير **المساحات الخضراء** كأحد القضايا الخمس

ذات الأولية في عدد محدود من المدن العربية التي تتضمن الدوحة، وجدة، والمدينة المنورة، والخُبر. وأكد المشاركون في استطلاع الرأي في بيروت وصنعاء أن **الأمن** يعتبر من القضايا ذات الأولوية بالنسبة للمدن الذكية.

الجدول رقم (3) القضايا الخمس ذات الأولوية بالنسبة للمشاركين في استطلاع الرأي الخاص بمؤشر المدن الذكية

المدن العربية	القضايا الخمس ذات الأولوية بالنسبة للمشاركين في استطلاع الرأي
أبو ظبي	الإسكان بأسعار معقولة – البطالة - توفير فرص العمل - الازدحام المروري - الخدمات الصحية
دبي	الإسكان بأسعار معقولة – البطالة - الازدحام المروري - توفير فرص العمل - تلوث الهواء
الرياض	الإسكان بأسعار معقولة - الازدحام المروري – البطالة - تلوث الهواء - المرافق الأساسية (المياه، والمخلفات)
الدوحة	الإسكان بأسعار معقولة - توفير فرص العمل – البطالة - الازدحام المروري - المساحات الخضراء
مكة	الإسكان بأسعار معقولة – البطالة - الازدحام المروري - الخدمات الصحية - المرافق الأساسية (المياه، والمخلفات)
جدة	الإسكان بأسعار معقولة - الازدحام المروري – البطالة - المرافق الأساسية (المياه، والمخلفات) - المساحات الخضراء
المدينة المنورة	الإسكان بأسعار معقولة - البطالة - الازدحام المروري - توفير فرص العمل - المساحات الخضراء
مسقط	البطالة - الإسكان بأسعار معقولة - الازدحام المروري - توفير فرص العمل - المواصلات العامة
الخُبر	الإسكان بأسعار معقولة - الازدحام المروري - المواصلات العامة - الخدمات الصحية - المساحات الخضراء
القاهرة	الإسكان بأسعار معقولة - الخدمات الصحية – البطالة - الفساد/الشفافية - الازدحام المروري
الجزائر	البطالة - الإسكان بأسعار معقولة - الخدمات الصحية - الازدحام المروري - المرافق الأساسية (المياه، والمخلفات)
الرباط	الإسكان بأسعار معقولة - البطالة - الخدمات الصحية - الفساد/الشفافية - التعليم قبل الجامعي
عمان	البطالة – الإسكان بأسعار معقولة - الازدحام المروري - الفساد/الشفافية - توفير فرص العمل
تونس	البطالة - المواصلات العامة - الخدمات الصحية – الأمن - الفساد/الشفافية
بيروت	الأمن - الإسكان بأسعار معقولة - البطالة - المرافق الأساسية (المياه، والمخلفات) - الفساد/الشفافية
صنعاء	البطالة - الخدمات الصحية - التعليم قبل الجامعي - الإسكان بأسعار معقولة - الفساد/الشفافية

المصدر: المعهد الدولي للتنمية الإدارية (2024). "مؤشر المدن الذكية".

يوضح الجدول رقم (4) نسبة الموافقين والموافقين بقوة على اتجاهات المقيمين في المدن الذكية بالنسبة لعدد من القضايا المرتبطة بالمدن الذكية والتي تشمل مشاركة البيانات الشخصية من أجل تحسين الازدحام المروري، واستخدام تقنيات التعرف على الوجه لتقليل الوقت في تقديم الخدمات، وتوفير المعلومات عبر الإنترنت لزيادة الثقة بالجهاز الإداري، ونسبة معاملات الدفع اليومية التي تتم بدون نقد كنسبة من جملة المعاملات النقدية. وبغض النظر عن التفاوت في نسب الموافقين والموافقين بقوة على اتجاهات المقيمين في المدن الذكية يتضح وجود اتجاه عام نحو استخدام التطبيقات والتقنيات التي تتيحها هذه المدن لتطوير المرافق والخدمات العامة بهدف تحسين مستوى معيشة المواطنين.

الجدول رقم (4) اتجاهات المقيمين في المدن العربية بالنسبة لبعض القضايا الخاصة بالمدن الذكية

المدن العربية	نسبة المو افقين والمو افقين بقوة على اتجاهات المقيمين في المدن الذكية (٪)			
	مشاركة البيانات الشخصية من أجل تحسين الازدحام المروري	استخدام تقنيات التعرف على الوجه لتقليل الوقت	توفير المعلومات عبر الإنترنت لزيادة الثقة بالجهاز الإداري	نسبة معاملات الدفع اليومية التي تتم بدون نقد (٪ من المعاملات النقدية)
أبو ظبي	70	92.8	92.7	67.6
دبي	73.7	88.3	92.3	72.1
الرياض	59.1	85.1	85.2	70.7
الدوحة	67.1	84.1	85	67.4
مكة	50.1	81.5	81	61.3
جدة	57.7	89.2	83.8	68.1
المدينة المنورة	47.6	79.1	79.1	60.5
مسقط	60.8	82.4	85	61.7
الخُبر	63.3	81.6	81.6	83.7
القاهرة	54.8	80.3	69	57.3
الجزائر	61	80.1	73.1	51.6
الرباط	55.6	85.4	69.2	52.2
عمان	52.1	82.9	62.2	54.4
تونس	50.2	76	54.1	48.9
بيروت	56.1	77.3	48.8	42.3
صنعاء	39	80.8	53.5	39.6

المصدر: المعهد الدولي للتنمية الإدارية (2024). "مؤشر المدن الذكية".

المصادر

International Institute for Management Development (IMD) of the World Competitiveness Center, and the World Smart Sustainable Cities Organization (WeGO). (2024). “IMD Smart City Index 2024,” available at https://www.imd.org/wp-content/uploads/2024/04/20240412-SmartCityIndex-2024-Full-Report_4.pdf (30 June 2024).

كتابات ومقالات لبعض أعضاء الجمعية

- **أحدث مقالات الأستاذ الدكتور/ محمود محيي الدين**
  - الحياة مع الاستدانة وبعدها.. مرة أخرى.
  - الحياة مع الاستدانة وبعدها.
  - عن مواجهة الحروب الاقتصادية.
  - مستقبل التنمية لم يعد كما كان!
- **أحدث مقالات الأستاذ الدكتور/ خالد واصف الوزني**
  - الوظيفة أم التوظيف في العصر الحديث؟
  - الخروج عن النص الاقتصادي.
  - محرّكات وممكّنات العقد المقبل.
  - الذكاء الاصطناعي فضاء شباب الأعمال.
- **أحدث مقالات الأستاذ الدكتور/ جودة عبد الخالق**
  - 24 ساعة في المستشفى وأمور أخرى.
  - لقطات.. د. جودة عبد الخالق يكتب: الموازنة الجديدة مقامرة باستقلال الوطن.
  - لقطات.. د. جودة عبدا لخالق يكتب: أين مصالح الشعب واستقلال الوطن في الموازنة الجديدة؟
- مقالة الدكتور / مغاوري شلبي علي بعنوان " هل يمكن التخلي عن الدولار في تسوية المعاملات التجارية الدولية؟
- مقالة الأستاذة الدكتورة / سارة الجزار بعنوان " تأثير التوترات في البحر الأحمر على سلاسل التوريد العالمية"

تقارير اقتصادية عن الدول العربية: صدر حديثاً

- آفاق الاقتصاد العالمي " تعافٍ مطرد لكنه بطيء " القدرة على الصمود في ظل التباعد".
- المرصد الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا — أبريل/نيسان 2024.
- الاتصال بالإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا :دراسة تقصي الحقائق.
- Skill diversification in the Arab region:a pathway for economic prosperity